
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العلاقة التجارية بين إمارة بني عبد الواد ومملكة أراغونة

د. لطيفة بشاري ◆

لفت موقع إمارة بني عبد الواد، بين البحر الأبيض المتوسط شمالا، وبلاد السودان الغربي جنوبا، وبين المغرب الأدنى شرقا، والمغرب الأقصى غربا، اهتمام الأراغونيين، فهاجموا سواحلها المقابلة لبلادهم في حركة توسعهم، بعد أن ضموا جزيرة ميورقة سنة ٦٢٧هـ/ ١٢٢٩م. لكنّهم، بعد فترة قصيرة، تفطّنوا إلى أنّ سياستهم العدائية لا تفيدهم، وأرادوا الاستفادة من الأرباح التي يمكن أن يحصل عليها تجارهم في أسواق مدن الإمارة، خاصة ذهب بلاد السودان الغربي.

فشجع ملوك أراغونة رعاياهم على النزول في موانئ، ومدن المغرب الأوسط. وعقدوا عدّة معاهدات لتنظيم العلاقة بينهم وبين أمراء بني عبد الواد، الذين فتحوا أسواقهم، ووقروا الشروط اللازمة لإقامة التجار المسيحيين في إمارتهم. وسرعان ما تفوق الأراغونيون على غيرهم من الأوروبيين، وأصبحوا يشرفون على التجار الإيطاليين، والفرنسيين، والقشتاليين، في مدن وموانئ المغرب الأوسط.

تقع أراغونة شرق إسبانيا، وعاصمتها سرقوسة ((Soragosse)). فتحها المسلمون سنة ٩٦هـ/ ٧١٤م. إلاّ أنّها في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، صارت كونتية تابعة لنفار، وسمّيت باسم النهر الذي يمر قرب جاكا Jacca، عاصمتها الأولى، لكنها لم تصبح مملكة إلا بعد سنة ٤٢٦هـ/ ١٠٣٤م[١]. وتوسعت بعد ذلك لتضم بلنسيا، وكورسيكا، وجزر البليار، وبيربينيون، وروسيليون وسردينيا[٢].

وأخذت سفن أراغونة تختلف إلى غرب، ووسط بلاد المغرب، منذ سنة ٦٢١هـ/ ١٢٢٤م، بالرغم من الصراع الذي كان يدور بين البلدين حول جزر البليار[٣]. وزاد اهتمام الأراغونيين بالنشاطات البحرية، وعلى رأسها التجارة، منذ ضمهم جزيرة ميورقة، والجزر التابعة لها سنة ٦٢٧هـ/ ١٢٢٩م، فتطلعوا إلى ما يمكن أن تدره عليهم أسواق مختلف مدن إمارة تلمسان من فوائد[٤]، سواء من السلع المحلية، أو المستوردة، سيما الذهب السوداني، فكان ذلك حافزا لهم للالتفات إلى هذه

◆ قسم التاريخ– جامعة الجزائر ٢.

1 –Dezobry (Ch.) et Bachelet (Th.), Dictionnaire général de Biographie et d'histoire, T. 1, 11ème édition, Paris, 1895, p.p.126-127.

2– Maslatrie (M.L. de), Les relations et le commerce de L'Afrique Septentrionale au Maghreb avec les nations chrétiennes au moyen âge, Paris, T.1, 1866, p.18.

3 –Ibid; p.p. 75- 76.

٤– أنظر: Mauroy (M): Précis de L'histoire de commerce, p.p. 102-103.

المنطقة، بالإضافة إلى أن القشتاليين كانوا ينافسونهم في المغرب الأقصى، والإيطاليين في المغرب الأدنى[٥].

أمام هذا التنافس، أراد الأراغونيون السيطرة على طرق التجارة البحرية التي تصل سواحل الإمارة الزيانية بسواحل مملكتهم. وراحوا يعملون على تحقيق غايتهم في عهد جقمة الفاتح (٦١٠هـ-٦٧٥هـ[٦]/ ١٢١٣-١٢٧٦م)، الذي حاول، منذ سنة ٦٢٧هـ/ ١٢٣٠م، أن يواصل حركة الروكنكيستا في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، خاصة بعد ضمه جزر البليار[٧]، بتشجيع وتأييد من البابا إينوسنت الرابع Innocent IV (٦٤١-٨٦٣هـ/ ١٢٤٣-١٤٥٨م). ومن ثم عمل على تطوير أسطوله وكلف الكونت نونيو Nunyo، سنة ٦٢٧هـ/ ١٢٣٠م، بمهاجمة سواحل إمارة تلمسان. وفي سنة ٦٢٨هـ/ ١٢٣١م، أرسل الأميرال كاروتز لمهاجمة وهران[٨].

لكن سرعان ما اتّضح له أن هذه السياسة العدائية لا تدر على الخزينة الأرباح المنتظرة. كما أن أصحاب السفن والتجار لم يستفيدوا منها شيئا، فتدخلوا في سياسة مملكتهم. مما جعل جقمة الأول يشرع في تغييرها تدريجيا، فأصبحت العلاقة بين بلاده وبلاد المغرب الأوسط مزدوجة، أي تجارية- حربية. فقد كانت السفن تستخدم في الصادرات والواردات، وكان التجار يمارسون القرصنة كلما سنحت الفرصة. وفي ١٩ جوان ١٢٥٠م، أصدر الملك الأراغوني مرسوما يمنع فيه رعاياه من القيام بالقرصنة ضد البلدان المهادنة له، لأنها أضرت بالتجارة[٩].

وكانت المبادرات الفردية تطغى على العلاقات التجارية بين تلمسان وأراغونة في البداية. ومنذ أن طرأ التحول على سياسة جقمة الأول، بادر الأمير يغمراسن بن زيان بإرسال أبي أرلان قنصلا إلى برشلونة، فعقد عدة صفقات تجارية في قطلونيا،

5–Dufourcq (Charles- Emmanuel), Commerce du Maghrib médiéval avec L'Europe Chrétienne et marine musulmane: données connues et problèmes en Suspens (Communication au congrés d'histoire et de civilisation du Maghrib), Tunis, Décembre 1974), Actes du congrès " série histoire, n°1, Tome 1, 1979 , p. 138.

6 –Dufourcq; op. cit., p. 311.

٧– ضم جقمة الأول الملقب بالفاتح جزيرة ميورقة سنة ١٢٣٠م/ ٦٢٧هـ (ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون المغربي): مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبد الواحد وافي، القاهرة ، لجنة البيان المغربي ، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠- وطبعة الدار التونسية للنشر، P١٩٨٤ العبر، جـ. ٢، ط. دوسلان)، أو في ٣١ ديسمبر ١٢٢٩، وانفصلت عن أراغونة سنة ١٢٦٢م، ثم عادت لتنضم إليها سنة ١٣٤٣م (Maslatrie: op. cit., T.1, p.75) وضم جقمة الأول ميورقة سنة ١٢٣١م وفورمنتيرا سنة ١٢٣٥م؛ (Dufourcq; op. cit., p.p. 86-87).

8 –Dufourcq; op. cit., p.p 8 et 145.

9 –Ibid, p. 90.

ومونبليي، بين البيع والشراء بالجملة. كما كانت له اتصالات برامون بانياريس(Ramon Bagnarès) أحد أصحاب رؤوس الأموال الذي كان وسيطا في العمليات التجارية، التي كانت تتم بين القطلانيين والتلمسانيين[١٠].

وفي سنة ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م، أي السنة التي صدر فيها المرسوم الأراغوني بمنع القرصنة، باع أحد التجار التلمسانيين ٥٠٠ قنطار من الشّب، في العاصمة الأراغونية بمبلغ قدره ٣٥٠٠ بيزيتة[١١](أي حوالي ٧٠٠ دينار ذهبي). ويعتقد Dufourcq أن ذلك كان لحساب الأمير الزياني[١٢].

وبدأت العلاقات التجارية، بعد ذلك، أي منذ بداية النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي، تتضح أكثر فأكثر بين الطرفين. فبعد سنة ٦٥٢هـ/ ١٢٤٥م، أصبح قائد السرية المسيحية في تلمسان مسؤولا، في نفس الوقت عن التجار القطلانيين في الإمارة[١٣].

وفي ٢١ مارس ٦٦٤هـ/ ١٢٦٥م، أرسل جقمة الأول الفارس Père de vilaragut، سفيرا أو قائدا إلى تلمسان لمدة ثلاث سنوات، يقوم خلالها بمهام عسكرية تتمثل في الإشراف على الجند المسيحيين، الذين كانوا في خدمة دولة بني عبد الواد. وأخرى مدنية تتمثل في رعاية التجار بعاصمتها. وقبل نهاية مدته[١٤]، أي في سنة ١٢٦٧م/ ٦٦٦هـ، عين الفارس القطلاني Guillem- Galceran للقيام بنفس المهام، وأعيد تعيينه سنة ٦٧١هـ/ ١٢٧٢م[١٥].

وفي ٦ أوت ١٢٧٤م سمح الملك الأراغوني لرجلين من ميورقة، لم يعثر على اسميهما بممارسة التجارة في تلمسان[١٦]. وفي ١٩ من نفس الشهر رخص للشركاء برنجر دارتز Berneguer d'Artes وبرنجر دوسالا Berenguer de Sala وجقمة مارتي Jaume Marti بشراء العبيد من تلمسان[١٧].

وبعد ثلاثة أشهر من تنصيب بطرس الثالث، الذي خلف أباه جقمة الأول سنة ٦٧٥هـ/١٢٧٦م، كلف السفير Bernard Porter بالسفر إلى تلمسان، لعقد معاهدة مع الأمير يغمراسن. ورغم أن المصادر لم تسجل نتائج هذه المهمة، إلا أن تطور

---

10 –Ibid, p. 146.

11– Dhina (Attallah), Le royaume Abdelouadide à L'époque d'Abou- Hammou Moussa 1er et d'Abou-Tachéfine 1er, Alger, 1985, p. 164; Brunschvig (R.), Deux récits de voyage inédits en Afrique du Nord, Abdelbasit b. Khalil et Adorne, Paris, 1936, T.2., p. 250.

12 –op. cit., p. 146.

13– Maslatrie: op. cit., T.1, p. 187; Ibid, p. 151.

١٤– لم تذكر المؤلفات المستخدمة في هذا البحث أسباب هذا التغيير، وربما يكون الأول قد توفي.

15 –Dufourcq; op. cit., p. p. 151-152.

16 –Brunschvig; op. cit., T.1., p. 64 .

17 –Dufourcq; op. cit., p. 139, note 2 .

الأحداث يدل على أنه تم بينهما عقد معاهدة شاملة، عسكرية وتجارية. إذ بقي السلم قائما بينهما مثلما كان عليه أيام أبيه. كما أن الملك الأراغوني منح "جواز مرور دائما" لبعض التجار التلمسانيين، وعلى رأسهم محمد بن أبي عبد الله بن بريدي، وزير يغمراسن، لتسهيل مهامهم التجارية مع بلاده(١٨). وفي هذا دليل على أن رجال دولة بني عبد الواد كانوا يمارسون التجارة بأنفسهم.

وفي١٤ فبراير٦٧٧هـ/١٢٧٨م منح بطرس الثالث جواز مرور دائما، لأربعة وعشرين مسلما من بلنسية، للذهاب إلى سواحل تلمسان بهدف توسيع التبادل التجاري بين البلدين(١٩). وقد اهتم الملك الأراغوني اهتماما خاصا بالمغرب الأوسط حتى أنه عين ابنه Jacme Père قائدا بتلمسان بين سنتي ٦٧٦ و٦٧٨هـ/ ١٢٧٧- ١٢٧٩م، ومن المهام التي أسندت إليه مراقبة الصادرات القطلانية إلى دولة بني عبد الواد(٢٠).

ورغم المجهودات المبذولة من الطرفين، للحفاظ على السلم، فقد ساءت الأمور سنة ٦٧٨هـ/ ١٢٧٩م، عندما هاجم كونراد لانسيا Conrad Lancia،سواحل تلمسان بأربع سفن، وهو عائد من مهاجمة المغرب الأدنى. وساد التوتر إلى سنة ٧٠٢هـ/ ١٢٨٢(٢١).لكن العلاقات التجارية استؤنفت بين البلدين منذ بداية١٢٨٣م. وعاد تجار برشلونة يختلفون إلى الموانئ الزيانية خاصة هنين ووهران. واضطر بطرس الثالث إلى التفاوض مع عثمان بن يغمراسن(٢٢)(٦٨١-٧٠٣هـ/١٢٨٣-١٣٠٤م).

وقد سجل خروج خمس وأربعين رحلة من ميناء ميورقة، فيما بين ٢٣ جانفي و ١٨ مارس ١٢٨٤م/ ٧٠٤هـ. اتجه ثلثها إلى إمارة بني عبد الواد(٢٣)، بالمغرب الأوسط، منها خمس رحلات إلى وهران(٢٤) ورحلتان إلى هنين(٢٥)، ورحلتان إلى ميناء

١٨- كان ذلك يوم ٥ جوان ١٢٧٧م وهو صالح للاستعمال طيلة استمرار السلم والمودة بين البلدين، ويستطيع صاحبه الذهاب والعودة بأية سلعة، وإرسال أي شيء باسمه وباسم أخيه إلى الإمارة .((Dufourcq; op. cit., p. 313, note7

19 −Dufourcq; op. cit., p. 314, note3

20 −Ibid, p. 315.

٢١- قام القائد القطلاني بهذا حتى يضغط على عثمان بن يغمراسن ليدفع المبلغ المالي المتفق عليه أيام يغمراسن وجقمة الأول، مقابل استخدام السرية القطلانية في تلمسان (ibid., p.317) .

٢٢- ibid., p.319؛ عن عثمان بن يغمراسن أنظر: حاجيات، أبو حمو موسى الزياني، ص١٥.

٢٣- توجد هذه المعلومات بأرشيف بالما (أنظر: Dufourcq; op. cit., p. 320, note1)

٢٤- خرجت يوم ٢٤ جانفي السفينة La Navis، يملكها الجنوي Benxo Caba، وعلى متنها ثلاثة بحارة ميورقيين، وسفينة Le Leny يملكها أحد أفراد الجالية الجنوية بميورقة يسمى Lorenzo scorba، وعلى متنها بحار مسلم من نفس الجزيرة، وفي ٢٦ جانفي خرجت سفينة Le Leny لصاحبها Bernat Bertrand؛ وفي ٢٥ فبراير خرجت السفينتان Les Lenys لكل من Simon Conrey Guillem Ricard, (Dufourcq; op. cit., p.320) .

٢٥- تمت الرحلة الأولى يوم ٢٥ جانفي بخروج سفينة Le Leny لصاحبها Pericon وتمت الثانية بخروج Père Ribot يوم ٢٦ جانفي .(ibid., p.230).

مزعفران[٢٦]، ورحلتان إلى برشك[٢٧] (قوراية)، ورحلة في اتجاه تـنس[٢٨]، وثـلاث رحلات في اتجاه الجزائر، التي كانت في تلك الفترة محل صـراع بـين الحفـصيين والزيانيين[٢٩].

ويستنتج من هذه المعلومات أن الرحلات التجارية لم تكن تتوقف فـي فـصل الشتاء، ولم ينقطع التجار عن موانئ بني عبد الواد، رغم تعرضهم لخطر العواصـف والهجومات الصليبية، ولا يبرر مثل هذه الجرأة سوى الثروات الطائلة التـي كـانوا يجمعونها من تجارتهم تلك[٣٠].

وأمام تحالف غرناطة والمغرب الأقصى وقشتالة سنة ٧٠٥هـ/ ١٢٨٥م، قرر الملك أدفونش الثالث الذي تولى الحكم سنة ٧٠٣هـ/ ١٢٨٣م، بعد بطرس الثالث، أن يجدد معاهدة السلم والهدنة مع الزيانيين وأرسل ريموندي سان ليـساريو Remondé San Licerio، حاكم بلنسية سنة ١٢٨٤م إلى تلمسان للقيام بهذه المهمة. وفي ربيـع سنة ٦٨٦هـ/ ١٢٨٦م أرسل إليه عثمان بن يغمراسن وثيقة المعاهدة إلى برشلونة مع Père Garcia، وهي أقدم وثيقة معروفة إلى اليوم في موضوع العلاقات بين البلدين، وتتكون من أحد عشر بندا لم يعثر إلا على نصها الإسباني[٣١]، وتختص بنودها الثلاثة الأولى بمعالجة الجانب التجاري:

ففي بندها الأول ((يتعهد الملك عثمان أن يعطي الملـك...أدفـونش نـصف المداخيل التي يحصل عليها من موانئه الحالية (أي التي كانت تابعة له آنذاك) والتـي ستكون في حوزته مستقبلا، ويمنح الملك أدفونش فندقا للمسيحيين في مدينة وهـران، وعلى ملك تلمسان أن يدفع نصف مـداخيل كـل المـوانئ الأخـرى التـي يملكهـا وسَـيُملّكُها، إلى المشرف الذي يعينه الملك أدفونش في مدينة وهران. وهذا يشمل كل مداخيل المسيحيين الذين يصلون مختلف هذه الموانئ، وهذا الفندق، الذي منح للملـك أدفونش، ليقيم فيه المشرف المذكور، يكون حرا، ومعفى من الضرائب.

٢٦- الأولى يوم ٢٨ جانفي، والثانيـة يـوم ١٨ مـارس، قـام بهمـا Jaume, Mercader; (ibid., p.320).

٢٧- الأولى يوم ٨ فبراير، قام بها Guillem Renart، والثانية يوم ٢٥ فبراير قام بها Berenguer Liobet، (ibid., p.320).

٢٨- قام بهذه الرحلة Guillem Godafre يوم ٢٥ جانفي (ibid., p.320).

٢٩- أنظر: بشاري لطيفة: التجارة الخارجية لتلمسان في عهد افمارة الزيانية، رسالة لنيـل شـهادة الماجيستير، جامعة الجزائر، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

30. −Dufourcq; op. cit., p. 320

٣١- نشر نص هذه المعاهدة كاملا باللغة القطلانية وترجمه إلى الفرنسية Dhina (A) في كتابه: Le royaume Abdeloudide, p.206.sqq.

بالإضافة إلى ذلك يتعهد ملك تلمسان المذكور لملك أراغونة بتسديد ضـــريبة خمسة آلاف دينار، كان عليه أن يدفعها للملك بطرس (الثالث) عندما أرســل جقمـــة بيريس قائدا إلى تلمسان))[٣٢].

ويستطيع الملك أدفونش، حسب بندها الثاني: ((إذا احتاج مواد غذائية، مـــن أراضي تلمسان أن يشتريها بحرية، بنقوده، بكل صداقة، وتكون هـــذه المـــواد التـــي يحتاجها الملك أدفونش لاستعماله الخاص معفاة من الضرائب)).

أما بندها الثالث فينص على أن ((يخضع كل المسيحيين بأراضي أمير تلمسان، مهما كان أصلهم ومقاطعتهم، لقانون أراغونة الذي يمثله القائد الـــذي يرســـله ملكهـــا لإمارة تلمسان. ويستطيع كل المسيحيين الموجودين بهذه الإمارة الـــدخول والخـــروج برخصة من القائد المذكور، رغم أي حضر شفهيا كـــان أم كتابيـــا، يـــصدره أميـــر تلمسان)).

وقد خصصت بقية بنود المعاهدة للحقوق والضمانات التي يتعهّد أمير تلمسان بتوفيرها للحامية أو الكتيبة التي سيبعث بها ملك أراغونة.

ومن الواضح أن هذه المعاهدة تمنح امتيازا كبيرا للأراغـــونيين فـــي إمـــارة تلمسان دون مقابل، وقد يكون ذلك ناتجا عن الهجوم الذي شنه هؤلاء علـــى ســـواحل المغرب الأوسط[٣٣]، لإظهار قوّتهم، وتخويف الزيانيين، ودفع ملكهم عثمان إلى شراء السلم. وبذلك توصلوا إلى فرض هذه المعاهدة[٣٤].

كما أن الظروف السياسية والاقتصادية لدول الحوض الغربي للمتوسط كانـــت تتطلب من الأمير عثمان أن يقف هذا الموقف، فقد كان في خلاف مع المرينيين غربا، وكان يستعد للهجوم على بجاية الحفصية شرقا[٣٥]. ولا شك أنه كان يعول الكثير على مساعدة الكتيبة الأراغونية، لتحقيق هدفه المزدوج، المتمثل في التصدي للمرينيين، من جهة، والتوسع على حساب الحفصيين من جهة أخرى. وهو ما يفـــسر وعـــده للملـــك أدفونش الثالث بالتنازل له عن نصف مداخيل كل المسيحيين، فـــي المـــوانئ، التـــي سيتمكن منها مستقبلا. أي بفضل مساعدة الكتيبة الأراغونية.

وقد التفت التجار الإيطاليون، بالإضافة إلى ذلك، نحـــو المـــشرق، وضـــعف اهتمامهم بسواحل الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط. وتقلص في الوقت نفـــسه، نشاط المرسيليين في المنطقة، فلم يبق أمام الأمير عثمان إلا التحالف مع الأراغونيين،

٣٢- طالب بهذه الضريبة الملك بطرس الثالث، وقدرها خمسة آلاف دينار ذهبـــي، مقابـــل الكتيبـــة الأراغونية التي كانت تعمل في تلمسان (أنظر: Dufourcq; op. cit., p. 320).

٣٣- عن الهجوم أنظر: بشاري لطيفة، المرجع السابق، ما قبل ص. 84.

34 -Dhina (A); Les Etats de L'Occident Musulman aux XIII, XIV et XV siècle, institutions gouvernementales et administratives, Alger, 1984, p.p. 480-481, Dufourcq; op. cit., p. 322.

٣٥- أنظر: بشاري لطيفة، المرجع السابق، ص. ٣٨ فما بعدها.

لإيجاد نوع من التوازن، أمام تحالف المرينيين والغرناطيين والقشتاليين. فاضطر إلى إظهار تلك التنازلات.

وممّا يلفت النظر في هذه المعاهدة أيضا، ما تعهد به حاكم تلمسان من أن ((يمنح الملك أدفونش فندقا للمسيحيين في مدينة وهران))؛ مما يدل على أن التجار الأراغونيين لم يكن لهم فندق خاص ينزلون به، مثل الإيطاليين، قبل هذا التاريخ الذي تقلص فيه عدد التجار المسيحيين، غير الإسبان، وصار القطلانيون أكثر عددا، بسبب منافستهم للإيطاليين، واستيلائهم على بعض المناطق من جنوب فرنسا، ومن ثم تمكنوا من احتكار جزء كبير من التجارة الزيانية؛ بدليل عدد الرحلات المسجلة في تلك الفترة، بين ميورقة وموانئ المغرب الأوسط[٣٦]. وصاروا في حاجة إلى فندق.

أما ضريبة ((خمسة آلاف دينار)) التي تعهد ملك تلمسان بدفعها لملك أراغونة فهي عبارة عن دين تبقى من عهد أبيه يغمراسن والملك الأراغوني بطرس الثالث. ويعود تاريخه إلى سنة ١٢٧٧م، ولكن الملك أدفونش لم يطالب به، واكتفى بالمطالبة بنصف مداخيل ضرائب الواردات المسيحية. وهذا يدل على كثافة التبادل، وكثرة الواردات إلى المملكة الزيانية. فتكون نسبة نصف المداخيل هامة لدرجة جعلته يتغاضى عن خمسة آلاف دينار[٣٧].

وفيما يخص إعفاء المواد الغذائية التي يحتاجها الملك أدفونش لاستعماله الخاص من الضرائب، كما ورد في البند الثاني، فهي تحتاج إلى مزيد من الدقة، لأن الاستعمال الخاص بالملك يمكن أن ينتهي عند حدود القصر، كما يمكن أن يمتد ليشمل الجيش، مثلا، أو حتى الرعية، في حالة تعرضها لكوارث معينة. ويمكن لتلك العبارة أن تصل إلى هذا الحد الواسع من التفسير، خاصة إذا رأى الطرف الأراغوني في نفسه ما يكفي من القوة، لفرضه على الطرف المقابل الذي يضطر حينئذ إلى قبوله. وإذا رفض استخدمت ضده القوة، وحققت أهدافًا أكبر. ولا يستبعد أن يكون الأراغونيون ينوون ذلك في المستقبل، وفي هذه الحالة يكون ذلك هو هدف وجود كتيبتهم الحقيقي في تلمسان، وليس مساعدة الأمير عثمان في توسيع رقعة سلطته من جهة، والدفاع عنها من جهة أخرى، كما تنص المعاهدة.

ولعل أقوى دليل مؤيد لهذا الاستنتاج، هو ما جاء في البند الثالث من المعاهدة، والقاضي بإخضاع كل المسيحيين بأراضي أمير تلمسان، مهما كان أصلهم لقانون أراغونة، أي أن أراغونة بالتعبير الحديث تريد أن تجعل إمارة بني عبد الواد منطقة نفوذ لها.

٣٦- أنظر: نفسه، ص. ٨٤.

37 -Dufourcq; op. cit., p. 322.

أما الأمير عثمان، لا شك، وأنه كان ينظر للأمور نظرة أخرى، فقد يكون مفهومه للاستعمال الخاص هو المفهوم الضيق، أي الاستعمال الذي لا يتجاوز حدود القصر الملكي، دون أن يدرك نوايا الطرف الآخر. ولم يعر اهتماما لقضية إخضاع كل المسيحيين لقانون أراغونة، على اعتبار أنه يدخل في إطار المنافسة العادية بين المسيحيين بعضهم البعض، فأي مانع لذلك، خاصة إذا كان يرى أن القوانين المسيحية لا تختلف من منطقة إلى أخرى، حيث أن الكلمة العليا، والمسموعة، كانت للبابا وهو الذي كان يحلل، ويحرم عليهم، التجارة مع المسلمين بصفة عامة.

وقد يعود ذلك أيضا إلى انعدام علاقات رسمية، بين بني عبد الواد، والدول المسيحية الأخرى. كما أن الأراغونيين كانوا في أوج توسعهم آنذاك، في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، ومن ثم كانوا يمثلون أهم قوة سياسية بالنسبة للزيانيين في هذه المنطقة.

وقد تواصل على إثر هذه المعاهدة توافد التجار الأراغونيين، من ميورقة وبلنسيبة، إلى موانئ الدولة الزيانية، رغم الفتور الذي كان يطرأ من حين لآخر، على العلاقات السياسية بين البلدين[٣٨]. وبعد موت أدفونش الثالث، تولى جقمة الثاني في جوان ١٢٩١م/ ٦٩١هـ، فواصل سياسة سابقه التجارية[٣٩]. وبقي الإشراف على المسيحيين في تلمسان للقائد الأراغوني، وعين لهذا المنصب الفارس Rodrigo Sanchez de Vergags سنة ١٢٩٦م/ ٦٩٦هـ. واشترك التلمسانيون مثل التاجر ميمون بن عطار، مع المسيحيين في التجارة. فكان ينقل السلع من ميرورقة إلى ميناء تاونت قرب الغزوات (نمور)[٤٠].

وحاول جقمة الثاني عقد معاهدة ثانية مع عثمان بن يغمراسن، فبعث إليه رسالة يوم ١٠ سبتمبر ١٢٩٦م/ ٦٩٦هـ، يطالبه فيها بإبرام معاهدة معه، مثل التي عقدها مع أدفونش الثالث، حتى يحصل على جزء من مداخيل الجمارك في تلمسان. لكنه لم يتوصل إلى ذلك لأن الظروف قد تغيرت: فالعلاقات التجارية أخذت طريقها، وأصبح واضحا أنها ستستمر حتى في غياب مثل هذه المعاهدات، كما لم يعد في نية بني زيان الاعتماد على الكتيبة الأراغونية في الدفاع عن حدودهم أو توسيعها[٤١].

وقد تعرضت تلمسان بعد ذلك لحصار فرضه عليها المرينيون، استمر من سنة ٧٠٠-٧٠٦هـ/ ١٢٩٩-١٣٠٧م[٤٢]. لكن الأخطار الكثيرة الناجمة عنه لم تحل دون

٣٨- حول العلاقات السياسية ومشاكلها، أنظر: (Dufourcq; op. cit., p. 325).

39- ذلك بعد فتور طرأ على العلاقات السياسية، بين البلدين، في سنتي ١٢٩١-١٢٩٢م؛ Dufourcq; op. cit., p. p. 328 et 333).

40 -Ibid, p. 347.

٤١- أنظر: بشاري لطيفة، المرجع السابق، ص. 84 فما بعدها.

42 -Dhina; Les Etats, p.487.

استمرار التبادل بين الطرفين، التلمساني والأراغوني، فقد كان التجار الأراغونيون يغامرون بالتوجه إلى مدينة تلمسان، والوصول إلى مواقع الحرب. وكانت سفن مملكة أراغونة وميورقة تنزل في تاونت، وتنس، وشرشال، والجزائر، وهنين. ومن هناك يبعث التجار بسلعهم إلى تلمسان. وكلما طال الحصار واشتدت المجاعة أقبل المغامرون على إدخال بضائعهم، خاصة في الليل، من أجل الربح الوفير. وكثرت البضائع في السوق السوداء بما فيها البضائع التي فرضت عليها الكنيسة حظرا(٤٣).

وفور انتهاء الحصار سنة ٧٠٦هـ/ ١٣٠٧م، أخذت تلمسان تستعيد مكانتها كحلقة وصل بين أوروبا وبين بلاد السودان تدريجيا، طيلة العشرية الثانية، والثالثة، من القرن الرابع عشر الميلادي.

وقد ساءت العلاقة بين الإمارة الزيانية ومملكة أراغونة التي تحالف ملكها جقمة الثاني مع أمير تونس الحفصي، أبي بكر (٧٠٩هـ- ٧١١هـ/ ١٣٠٩م-١٣١١م) ضد أبي حمو موسى الأول (٧٠٨هـ- ٧١٨هـ/ ١٣٠٨م-١٣١٨م)، وهاجما سواحل المغرب الأوسط. ولم يؤثر هذا الضغط على موقف أبي حمو، فلم يعقد معه أية معاهدة، لكن جقمة الثاني لم ييأس بدوره، فبمجرد موت الأمير الزياني، وتولية ابنه أبي تاشفين الأول (٧١٨هـ- ٧٣٧هـ/ ١٣١٨م- ١٣٣٧م)، بعث برسالة يوم ٢٤ أفريل ١٣١٩م/ ٧١٩هـ، مع الفارس Bernard Despuig، وأحد أعيان برشلونة، ويسمى Bernard çapila ، يطلب فيها من حاكم تلمسان الجديد، عقد معاهدة سلم وتجارة معه، لمدة عشر سنوات. وعرض عليه مساعدة عسكرية مقابل مبلغ مالي سنوي، قدره ثلاثون ألف بيزيتة (حوالي ٣٢٥٠ دينار)، ومحالفة أبي تاشفين له ضد أعدائه في حالة الحرب(٤٤). وتبادل الطرفان رسائل عديدة في هذا الشأن(٤٥) إلا أنه لا يوجد ما يدل على أنه تم عقد معاهدة بينهما(٤٦).

ورغم ذلك فقد كانت تتم، خلال الربع الأول من القرن الرابع عشر الميلادي ما لا يقل عن رحلة واحدة في الشهر الواحد، ما بين موانئ جزر البليار وبرشلونة وبلنسية من جهة، وبين وهران من جهة أخرى(٤٧). كما انتقل بعض التجار من وهران، وشرشال، وهنين، والجزائر، وميورقة، فيما بين سنتي ٧٢٥هـ و٧٣١هـ/ ١٣٢٥م- ١٣٣١م)، فمكثوا هناك مدة طويلة لممارسة التجارة(٤٨).

43 –Dufourcq; op. cit., p. 371.
44 –Maslatrie; op. cit., T.1, p.p. 179-180.
45– Dufourcq; op. cit., p. 482.
46 أنظر: –Maslatrie; op. cit., T.1, p. 180.
٤٧– أنظر: بشاري لطيفة، المرجع السابق، ص. ٣٢٠ فما بعدها من عدة صفحات، الجدول في الملحق رقم.٦.
48 –Dufourcq; op. cit., p. 471, note4.

وفي الفترة ما بين ٧٢٧هـ-٧٢٩هـ/ ١٣٢٧م-١٣٢٩م قدم إلى ميناء تدلس، الذي كان رئيسا في الناحية الشرقية من حدود الدولة الزيانية[٤٩]، ربابنة سفن ميورقة وبرشلونة، وبلنسية[٥٠]. كما غادرت حوالي عشرين سفينة ميناء ميورقة إلى سواحل بلاد المغرب الأوسط سنة ٧٢٩هـ/ ١٣٢٨م. واشترى تجار تلمسان منها ستة عبيد[٥١]. وتوجهت سفينتان محملتان بالصوف من مستغانم إلى ميورقة في سنتي ٧٣٠هـ و ٧٣١هـ/ ١٣٢٩م و ١٣٣٠م[٥٢]. وصدّرت تلمسان أيضا، الشعير إلى ميورقة وبرشلونة سنة ١٣٢٩م[٥٣].

ولما احتل أبو الحسن المريني تلمسان سنة ٧٣٧هـ/ ١٣٣٧م[٥٤] عقد معاهدة في العاصمة الزيانية مع Amalrie de Narbonne ممثل ملك ميورقة جقمة الثاني (٦٩١هـ- ٧٢٨هـ/ ١٢٩١م- ١٣٢٧م) في ١٥ أفريل ١٣٣٩م[٥٥]/ ٧٣٩هـ.

وأول ما يمكن ملاحظته على هذه المعاهدة، أنها تختلف عن مثيلتها التي عقدت بين ملك أراغونة أدفونش الثالث، والأمير عثمان بن يغمراسن سنة ٦٨٦هـ/ ١٢٨٦م[٥٦]، في كونها تخلو من التنازلات مهما كان نوعها، ويعود ذلك، ولاشك إلى خلوها من الصبغة العسكرية.

كما لا تنقسم هذه المعاهدة إلى عدة بنود مثل الأولى، وبينما يتبين من أسلوب المعاهدة السابقة أنها عبارة عن مجموعة من الشروط والقيود، تمليها دولة قوية غالبة على دولة ضعيفة مغلوبة على أمرها، فإن أسلوب المعاهدة الثانية يبين بوضوح أن الاتفاق يجري بين قوتين متكافئتين، أو على الأقل يوجد بينهما احترام متبادل، فما يطبق على إحداهما يطبق على الأخرى، وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل.

وقد نصت على ((أن يتردد المسافرون من واحدة من الجهتين إلى الأخرى محمولين على الأمان في نفوسهم، وأموالهم، وأجفانهم، برا وبحرا، في المراسي،

٤٩- كان هذا الميناء رئيسا في الناحية الشرقية من حدود الدولة الزيانية إلى سنة ١٣٣٧م (Brunschvig; op. cit., p. 476, note 5)

٥٠- قدم من ميورقة: Berthomen; Ramon Domenech, Caules Mercarder Guillem Obar; Jaume Mir. (Dufourcq; op. cit., p. 476, note 5).

٥١- أنظر: Dufourcq; Prix et niveaux de vie dans les pays catalans et Maghrébins à la fin du XIIIe et au début du IXe siècle, dans le moyen – âge, T.L.XXXI, 1965, P. 501.

٥٢- أنظر: Dhina; Le royaume Abdelouadide, p. 165.

53 -Dufourcq; op. cit., p. 493.

٥٤- عن هذا الموضوع أنظر: بشاري لطيفة، المرجع السابق، ص. ٢٧.

55 -Maslatrie; op. cit., T.1, p.p. 95 – 177; Boissonnade; Boissonnade, les relations commerciales de la France méridionale avec L'Afrique du Nord ou Maghreb, du XII au XV siècles, dans bulletin de la section de géographie, Tome XLIV, 1929, p. 10.

٥٦- أنظر: بشاري لطيفة، المرجع السابق، ص. ٩٧ فما بعدها من عدة صفحات.

وغيرها، فلا يعرض أحد من كلتا الجهتين لأهل الأخرى بضرر، ولا يؤذيهم في ورد، ولا صدر، وأي جفن تكسر أو رمت به الريح، أو البحر من أجفان الفريقين في ساحل من سواحل الجهتين، فأمان شامل للجفن، وعمارته، وما احتوى عليه من الأموال، والتجارات، والعدد، يدفع ذلك لمستحقه ولا يمنع من مستوجبه))[٥٧]. وباختصار، فهي تضمن هنا حرية تنقل مواطني كل بلد في البلد الآخر، وتؤمنهم على أرواحهم، وتجارتهم، وتفتح قوسا لتضع شروط النصارى وحدهم فتنص على ((ألاّ يَحمل النصارى المذكورون من بلاد المسلمين المذكورة زرعا، ولا سلاحا، ولا خيلا، ولا جلدا مملوحا، ولا مدبوغا. وما عدا ذلك من التجارات فهو لهم مباح على ما جرت به العادة، من المغارم المعروفة، والملازم المألوفة، بجميع بلاد مولانا السلطان أبي الحسن المعتاد لهم بها على سائر الزمن، وكلما يجلبونه فلا يزاد عليهم فيه زائد ولا يكلفون غير ما استقرت به العوائد))[٥٨].

والمعروف تاريخيا أن المعاملات التجارية كانت تتم في دار الإسلام. فالنصارى كانوا ينتقلون إليها ببضائع يبيعونها، ثم يشترون غيرها، لتسويقها ببلدانهم. أما المسلمون فلم يكونوا يقومون بعمليات مماثلة في بلاد النصارى[٥٩]. وهذا ما يفسر تخصيص النصارى بهذه الشروط.

ولم تُغفل المعاهدة مشاكل القراصنة واللصوص الذين تسوّلُ لهم أنفسُهم فساد المراسي وترويع المسافرين أو غيرهم ذلك من وجوه الاضطرار فـ ((من فعل شيئا من ذلك فسلطانه يشتد عليه في غرم ما أتلفه ورد ما أخذه ويعاقبه في نفسه بما يحتم عليه ويجعل عقابه ردعا لغيره ودفعا لفساده وغيره))[٦٠].

وقد أولت هذه المعاهدة أهمية كبيرة للجانب الإعلامي، كشرط من شروط نجاحها ذلك أنها أوصت بأن ((يُعلنَ هذا الصلح من الجهتين الإعلام التام حتى يكون هذا العقد محوطا والعهد مضبوطا بحول الله تعالى))[٦١].

ويظهر أن الاحتلال المريني لتلمسان لم يؤثر على نشاطها التجاري، إذ سجل خروج سفينتين سنة ٧٤٦هـ/ ١٣٤٤م إلى مينائي وهران وهنين[٦٢]. كما انتقل ابن بطوطة سنة ٧٥٠هـ/ ١٣٤٩م في إحدى سفن الميورقيين من تونس إلى مستغانم.

٥٧- أنظر: المعاهدة التي تمت بين أبي الحسن المريني وجقمة الثاني ملك ميورقة، المرجع السابق، الملحق رقم ٢.
٥٨- أنظر: نفس المعاهدة، المرجع السابق، الملحق رقم ٢.
٥٩- أنظر: بشاري لطيفة، المرجع السابق، ص. ١١١- ١١٢.
٦٠- أنظر: المرجع السابق، الملحق رقم ٢.
٦١- نفسه.
٦٢- أنظر: Le Cour Grand maison; De Majorque au Maghreb, Alger, 1966, p. 67.

وتوجهت رحلة إلى وهران سنة ٧٥٤هـ/ ١٣٥٣م. كما توجهت تسع رحلات فيما بين ٧٦٠هـ و٧٨٥هـ/ ١٣٨٥م و١٣٨١م إلى هنين(٦٣).

ولما استرجع أبو حمو موسى الثاني بلاده من المرينيين(٦٤)، كاتب ملك أراغونة بطرس الرابع (٧٣٦هـ – ٧٨٩هـ/ ١٣٣٦م – ١٣٨٧م)(٦٥)، في ٤ ربيع الثاني سنة ٧٦١هـ/ ٢٣ فبراير ١٣٦٠م(٦٦)، وفي جوان ١٣٦٢م/ ٧٦٢هـ أوفد إليه الشيخين: محمدا إدريس ويوسف بن عبد الله، فقابلاه بمدينة بيربينيون، شمال المملكة وأبرما معه معاهدة لمدة خمس سنوات. وأهم ما جاء فيها: أن يكون السلم بينهما ((... لخمسة أعوام متوالية أولها عام أربع وستين وسبعمائة من شهر صفر من العام المذكور المؤرخ به...وعلى أنّ التجار الواصلين من إحدى الجهتين إلى الأخرى بمتاجرهم ألاّ يؤخذ منهم إلاّ العشر والمخزن المعلوم في سلعهم لا زائد في ذلك عليهم، ويحملون في إقامتهم إذا حضروا، وفي طريقهم برا أو بحرا، مهما وردوا أو صدروا على الحفظ التام والرعي الشامل العام، وعلى أنه إن انكسر جفن لمن يأتي من التجار قاصدا من هذه الجهة أو من جهته لمرسى من مراسي مولانا أعزه الله أو مراسيه فيرد على أربابه جميع ما كان فيه ولا سبل لأحد عليهم ولا اعتراض بوجه من الوجوه لجفنهم ولا إليهم...و... على أنه مهما أتى جفن من أجفان إحدى الجهتين إلى الأخرى قاصدا إلى مرساها ملجيا إليها من عدو يطلبه في البحر لقصد الأذية له والضرر فعلى أهل ذلك المرسى الذي يلجأ إليه إعانته... وحمايته بكل ما يمكنهم...))(٦٧).

ويلاحظ في هذه المعاهدة أن أحد الطرفين كان يطمع في الحصول على امتياز ما، على حساب الطرف الآخر، بل كان هدفهما واحدا يتمثل في عقد معاهدة سلم لغرض خلق المناخ المناسب لتكثيف التبادل التجاري، الذي كان يُدرُّ أرباحا طائلة على كليهما. وتركز المعاهدة على توفير الأمن اللازم لتجار البلدين، أينما كانوا، وحمايتهم من كل الأخطار، طبيعية كانت أم بشرية، وعدم إثقال كاهلهم بالجبايات حتى يتمكنوا من القيام بمهامهم في أحسن الظروف.

وعندما احتل أبو العباس المريني تلمسان سنة ٧٨٣هـ/ ١٣٨٥م أخذ من التجار الميورقيين سلعهم، ودفع لهم مقابلها سلعا، حصل عليها من مخازن السلطان الزياني. لكن هذا الأخير، عندما استرد عاصمته، استرجع منهم بضائعه، فاحتجوا على

٦٣- أنظر: الرحلة، ص ٢٥٦.

64 -Le Cour Grand maison; op. cit., p.p. 6 – 7.

٦٥- أنظر: بشاري لطيفة، المرجع السابق، ص. ٢٨.

٦٦- أنظر: المرجع السابق، الملحق رقم ٤.

٦٧- عن بقية تفاصيل المعاهدة، أنظر: بشاري لطيفة، المرجع السابق، الملحق رقم ٣.

هذا الإجراء. وبعث إليه حاكم جزيرتهم برسالة في هذا المعنى، في جوان ١٣٨٥م[٦٨]/ ٧٨٧هـ.

وبقيت السفن الأراغونية تأتي إلى موانئ الدولة الزيانية. وعندما اختلف أبو حمو موسى الثاني مع ابنه أبي تاشفين الثاني (٧٩٢هـ- ٧٩٦هـ/ ١٣٨٩م- ١٣٩٣م)، سافر الأول إلى الجزائر على متن سفينة قطلانية استقلها في المرسى الكبير سنة ٧٩٣هـ[٦٩]/ ١٣٩٠م، وفي نفس الفترة خرجت سفينة من برشلونة في اتجاه هنين، حيث توقفت خمسة أيام، ثم غادرته إلى المرسى الكبير فبقيت ستة أيام[٧٠] وقد اشترى تجار من برشلونة بعض السلع من تلمسان سنة ٨١٠هـ/ ١٤٠٤م، وأخرى سنة ٨١٧هـ/ ١٤١٤م. ومنذ سنة ٨٦٣هـ/ ١٤٥٨م، أصبحت تخرج من توسكانيا مجموعة من السفن، تتجه إلى ميورقة فموانئ المغرب الأوسط: هنين، ووهران، والجزائر؛ حيث تتوقف في كل ميناء حوالي ثلاثة أيام، ثم تواصل طريقها إلى المغرب الأدنى فإيطاليا[٧١]. وبذلك تتم الدورة في الحوض الغربي للمتوسط.

وفي أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، بدأت اهتمامات الإسبان تتغير، خاصة بعد أن تزوج فرديناند إيزابيلا. واستهدف الاثنان القضاء على استقلال غرناطة، وتوحيد اسبانيا المسيحية[٧٢]. وصار اهتمامهما بالعلاقات التجارية يحتل المرتبة الثانية، بعد اهتماماتهما السياسية والعسكرية والصليبية. وأخذ الإسبان، في بداية القرن السادس عشر الميلادي، يهاجمون سواحل المغرب الأوسط، مغتنمين في ذلك فرصة الفوضى، والضعف التي سادت المنطقة. فاحتلوا وهران في مايو ١٥٠٦م/ ٩١١هـ والمرسى الكبير في مايو ١٥٠٩م/ ٩١٤هـ. وأصبحوا يفرضون شروطهم على حكام تلمسان، ويملون عليهم المعاهدات، وفق مصالحهم.

في تلك الظروف عرض محمد السابع (٩٣٤- ٩٤٧هـ/ ١٥٢٨- ١٥٤٥م) مشروع معاهدة لمدة عشر سنوات، في رسالة وجهها إلى الكونت دي الكوديت الإسباني، ممثل الإمبراطور شارل الخامس (شارلكان) بوهران، في ٥ سبتمبر

٦٨- لم يذكر اسم الحاكم الميورقي ولكن Dufourcq يعتقد أنه Francesc ça Garriga. (أنظر: Le Sultanat de Tlemcen vers 1832 – 1385 d'après un document inédit, R.H.C.M. n°6 et 7, Juillet 1969, p. 28sq

69 –Lespes, Oran, ville et port avant L'occupation française, Revue Africaine, 1934, p. 289, note 2.

٧٠- أنظر: Carrère (C): Barcelone centre économique à l'époque des difficultés, Paris – La Haye, 1967, vol. 2, p.626; Dufourcq; La péninsule ibérique, dans Revue historique, T.1. CC XL, 1969, P .49, note 8.

71 –Brunschvig, op. cit., p.p. 265- 266; Dufourcq; op. cit., 49, note 57.

٧٢- أنظر: Maslatrie; op. cit., T.1, p. 323.

١٥٣٥م/ ٩٤٢هـ، وخصص البندين الثاني والثالث منه للناحية التجارية، وجاء فيهما على لسان محمد السابع ما يلي:
«أتعهد بأن أدفع أربعة آلاف دوبلا Doublas سنويا، وفي نفس الآجال التي تعهد فيها والدي من قبلي، شريطة أن تكون مداخيل باب تلمسان لي كما كانت لوالدي[٧٣].
«إذا زادت مداخيل باب تلمسان عن أربعة آلاف دوبلا فإن الزائد يكون لي خاصة.»[٧٤].

أي أن السلطان الزياني طلب من الإسبان السماح بجمع ضرائب البضائع التي تصدرها وتستوردها تلمسان، عن طريق ميناء وهران، مقابل دفعه لهم إتاوة سنوية قدرها ٤٠٠٠ دوبلا، ومعنى ذلك، بكل بساطة أنه استسلم للأمر الواقع، ولم يعد يعتبر وهران ولا المرسى الكبير تابعين له. وقدم المزيد من التنازلات في بقية المشروع، كإطلاق سراح سبعين أسيرا مسيحيا، في مقابل موافقة الإمبراطور على طلبه. وزاد عن ذلك أنه لا يرى ما يمنع الإسبان من امتلاك أية مدينة ساحلية وأي ميناء، بالمغرب الأوسط. ولم يكن له من الطلبات، بالإضافة إلى ما سبق، سوى أن يعترف به الإمبراطور شارلكان، ويجعله حليفا، ولا ينصر عليه عدوا.كما((يترجى))الإسبان أن يوافقوا على مبادلة خمسة أسرى لدى عائلات تلمسانية، من بين السبعين الذين وعد بإطلاق سراحهم، بخمسة أسرى مسلمين كانوا بوهران. كما((يترجاهم))بعدم السماح لعدوه ابن رضوان،ولا لحفيده،بالدخول إلى وهران وإن دخلاها،فليودعا السجن بها[٧٥].

لكن الكونت الإسباني لم يقبل نص الأمير الزياني، بل راح يُعِد على لسان هذا الأخير، مشروع معاهدة من تسعة عشر بندا، صالحة لمدة خمس سنوات، عرضها على ملكه، فلما وافق عليها أملاها على محمد السابع[٧٦].

وقد عالجت خمسة بنود من هذه ((المعاهدة)) الناحية التجارية، إذ نص بندها التاسع على أن يعطي مولاي محمد أوامره ((لكي تمر كل تجارة تلمسان بمدينة وهران، دون غيرها من المراسي إلاّ إذا سمح الإمبراطور بذلك))، وطلب في البند العاشر من الإمبراطور أن ((يسمح)) له بتعيين عدد من المتصرفين في وهران يتولون قبض المكوس الراجعة له من هذه التجارة، باستثناء ما يرد لتموين مدينة وهران، ما عدا التمور. ونص البند الثاني عشر على أن ((يُسمح)) لرعايا السلطان بمباشرة

٧٣- هذه المداخيل هي مكوس البضائع التي تدخل وهران أو تخرج منها لتلمسان أو من تلمسان (أنظر: أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، الجزائر، ١٩٦٨، ص ٢٨٥).
٧٤- نفسه، ص. ٢٨٥-٢٥٩.
٧٥- أنظر: أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص، ص ٢٥٨ – ٢٥٩؛ وبن رضوان هو عبد الله بن رضوان، أحد شيوخ قبيلة بني عامر، وجد الأمير عبد الله أخي محمد السابع ومنافسه على الحكم، (نفسه).
٧٦- عن هذه المعاهدة أنظر: المرجع السابق، ص ٢٥٩ فما بعدها.

((أعمالهم التجارية مع كل ممالك ورعايا جلالة الإمبراطور)). والتزم السلطان في البند السابع عشر بدفع مبلغ أربعة آلاف دوبلا، كل سنة، من الذهب الصافي، معيار ١٨ قيراطا، وموزونة وزنا دقيقا، دون أن يضع أية علاقة بين هذه الإتاوة وبين مكوس تجارة تلمسان بوهران. وأخيرا نص البند السادس عشر على ما يلي: ((يحدث كثيرا أن عربا ويهودا من تجار تلمسان يقدمون إلى وهران لشراء بضاعة، ويعطون بدلها رقاعا تدفع عند رجوعهم لوهران لكنهم لا يعودون و لا يدفعون، فانا ألتزم بدفع قيمة تلك الرقاع. ويجب إغرام كل عربي أو يهودي من سكان وهران، على تسديد دَيْنه لتجار تلمسان)).

وقد كرس الكونت بقية بنود المعاهدة إلى فرض التبعية السياسية المطلقة، على السلطان ((مولاي محمد)) السابع للإمبراطور. والدخول تحت حمايته المشروطة باستخدام كل إمكانيات تلمسان العسكرية ضد السلاطين المجاورين، وضد القبائل التي تسول لها نفسها مقاومة الإسبان، وضد القراصنة الأتراك. وبإطلاق سراح كل الأسرى المسيحيين، في خلال ثمانية أيام، دون أن تشير إلى عملية التبادل التي ترجاه فيها السلطان الزياني. وفي المقابل تعهد الإمبراطور شارل الخامس، في البند الرابع بإعانة السلطان ضد من يحاربه أو يريد به سُوءا. وجاء في البند الخامس عشر أن الإمبراطور يضع تحت تصرف السلطان خمسمائة رجل لمشاركته في الدفاع شريطة أن يدفع مرتباتهم، منذ خروجهم من قشتالة.

وفيما يتعلق بابن رضوان وحفيده فقد تضمنت ما يلي: أنهما إذا حلاّ بوهران فإن حاكمها يبقيهما بها إلى نهاية الصلح.

وفي بند آخر التزم السلطان بإعلام الجميع بتفاصيل المعاهدة، فمن التزم بها يصبح صديقا تابعا له، ومن عارضها يصير عدوا له، ولا يقبل بوهران، ولا يستثني من ذلك أخوه ((مولاي عبد الله وجده لأمه ابن رضوان)) وأنصارهما الذين ثاروا ضده.

ويبدو واضحا ممّا سبق أنّ العلاقات بين مملكة أراغونة وإمارة تلمسان بدأت عدائية في عهد الملك جقمة الفاتح، الذي كان يريد مواصلة حركة الركونكيستا (حرب الاسترداد) بتشجيع من الكنيسة، فهاجم سواحل المغرب الأوسط؛ لكن سرعان ما اتّضح له أنّ هذه السياسية العدائية لا تدر على خزينة دولته الأرباح المنتظرة كما أن أصحاب السفن والتجار تدخلوا لتغيير هذه السياسة لأنّهم لم يستفيدوا منها شيئا، وهكذا أخذت هذه العلاقة طابعا يميل إلى السلم.

وطغت المبادرات الفردية على العلاقات التجارية بين إمارة بني عبد الواد وأراغونة. وأمام هذا التغيير الذي طرأ على سياسة أراغونة، شجع أمراء بني عبد الواد التجار على عقد الصفقات بين تجار الإمارة والأراغونيين. كما تمّ عقد عدّة معاهدات بين الطرفين، وعمل كلّ منهما للتقليص من عمليات القرصنة التي كانت

تمثل عائقا كبيرا أمام تنقل السفن، والأشخاص، في الحوض الغربي للبحـر الأبـيض المتوسط.

ورغم ما تعرضت له إمارة بني عبد الواد من حصار، ومشاكل داخلية، فـإنّ التجار الأراغونيين لم يتوقفوا عن نشاطهم في الموانئ والمدن، لأنّهم كـانوا يجنـون أرباحا طائلة، كما استطاعوا أن يحصلوا على كميات كبيرة من ذهب بـلاد الـسودان بفضل الصادرات التي كانوا يجلبونها إلى أسواق الإمارة.

ولما تأكّدوا من تفوقهم عسكريا، تحولوا إلى مستعمرين وحطمـوا بهجمـاتهم العلاقات التجارية التي ساهمت كثيرا في نشر السلم بالمنطقة.

بيبليوغرافيا:

١- أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، الجزائر، ١٩٦٨.

٢- بشاري لطيفة، التجارة الخارجة لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين (١٣- ١٦م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير فـي التـاريخ الإسلامي، جامعة الجزائر، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٣- حاجيات عبد الحميد: أبو حمـو موسـى الزيـاني (حياتـه وآثـاره)، الجزائـر ١٣٩٤هـ/١٩٧٤ والطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

٤- ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن): مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبد الواحد وافـي، القاهرة ، لجنة البيان المغربي ، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠- وطبعة الدار التونـسية للنـشر، ١٩٨٤.

- تاريخ الدول الإسلامية بالمغرب وهو القسم الأخير من كتاب العبر وديوان المبتـدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم مـن ذوي الـسلطان الأكبـر، جزآن، صححه وطبعه البارون دوسلان، طبعة الجزائر، ١٨٥١.

- كتاب العبر: - الجزء الرابع، طبعة بيروت ١٩٨٥.

- الجزء الخامس، (بدون تاريخ)

- الجزء السادس، ١٩٥٩.

- الجزء السابع، ١٩٥٩ و١٩٧٨.

1- Boissonnade, les relations commerciales de la France méridionale avec L'Afrique du Nord ou Maghreb, du XII au XV siècles, dans bulletin de la section de géographie, Tome XLIV, 1929.

٢-Brunschvig (R.), Deux récits de voyage inédits en Afrique du Nord, Abdelbasit b. Khalil et Adorne, Paris, 1936.

- La Berberie orientale sous les Hafsides, des origines à la fin du XV siècle, Paris, 1940- 1947.
[3-] Carrère (C): Barcelone centre économique à l'époque des difficultés, Paris – La Haye, vol. 2, 1967.

[4] –Dezobry (Ch.) et Bachelet (Th.), Dictionnaire général de Biographie et d'histoire, T. 1, 11ème édition, Paris, 1895.

5-Dhina (Attallah), Le royaume Abdelouadide à L'époque d'Abou-Hammou Moussa 1er et d'Abou-Tachéfine 1er, Alger, 1985.
-Les Etats de L'Occident Musulman aux XIII, XIV et XV siècles, institutions gouvernementales et administratives, Alger, 1984.

6-Dufourcq (Charles- Emmanuel), Commerce du Maghrib médiéval avec L'Europe Chrétienne et marine musulmane: données connues et problèmes en Suspens (Communication au congrés d'histoire et de civilisation du Maghrib), Tunis, Décembre 1974), Actes du congrès " série histoire, n°1, Tome 1, 1979.
- Le Sultanat de Tlemcen vers 1382 -1385 d'après un document inédit dans R.H.C.M., n° 6 et 7, Juillet 1969.
- L'Espagne catalane et le Maghreb aux XIII et XIV siècles, Paris, 1966.
- Prix et niveaux de vie dans les pays catalans et Maghrébins à la fin du XIII et au début du XIV siècles, le moyen âge, T. 71, Bruxelles, 1965.
- Les relations de la péninsule ibérique et L'Afrique du Nord au XIV siècle, dans Annuaires de Studios Médiévales, Revue, Barcelone, volume 7, 1970- 1971.
- Route de l'Or, dans bulletin d'information historique de la faculté des lettres d'Alger, n°3, 1966.
- La Péninsule Ibérique au XIV siècle, dans Revue historique, T.C.C.X.L, 1969.

7- Le Cour Grand maison, De Majorque au Maghreb, Alger, 1966.

8- Lespes, Oran, ville et port avant L'occupation française, Revue Africaine, 1934.

9- Maslatrie (M.L. de), Traités de paix et de commerce avec les Arabes d'Afrique Septentrionale au moyen âge, Paris, 1866.

- Les relations et le commerce de L'Afrique Septentrionale au Maghreb avec les nations chrétiennes au moyen âge, Paris, 1866.

10-Mauroy (M): Précis de L'histoire de commerce.